اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر (1)

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

إن البحث العلمي في اللغات يمثل في عصرنا هذا ميدانا واسعا وهاما بسبب الأهمية القصوى التي يتصف بها دوره في رصد الاستعمال للغات وتسهيل تعلّمها والحفاظ عليها وتطويرها بجعلها قادرة على الاستجابة لما يتطلبه العصر الحديث والتعايش الندّ للندّ مع اللغات الأخرى. وكل هذا جدّ مفيد لمغالبة العولمة الاقتصادية والثقافية(2). ونجح هذا البحث فى البلدان الغربية إلى حدّ بعيد ولا سيما في الأونة الأخيرة بلجوء العلماء وأهل الاختصاص الى التكنولوجيا الحديثة وخاصة فى ميدان الحاسوب فالحاسوب هو

(1) تعرّضنا للكثير من هذه الأفكار والأعمال في شتى اللقاءات والندوات الدولية.
(2) ينسى الكثير من الناس أن العولمة بالنسبة للعالم الثالث قد بدأت فى القرن السادس عشر الميلادي بالغزو الأوروبي الاستعماري.

آلة عجيبة جدا لأن لها قدرة عظيمة على العمل الترتيبى والإحصائي والتجميعي والمتيح للملايين من المعطيات في ثوانٍ أو دقائق أو ساعات قلائل. فهو يقوم مقام الجماعات من الباحثين التي قد تعد بالمئات والآلاف .

فكل هذا يكاد يكون غير حاصل في وطننا العربي بالنسبة للاستغلال الكامل للحاسوب في ميدان البحث اللغوي من جميع الوجوه. نعم قد بدأ بعض المهندسين فى الحاسوبيات فى الوطن العربي يهتمون بما جدّ من جديد في ميدان ما يسمى الآن «بهندسة اللغة» وعقدت بعض اللقاءات الدولية في هذا الميدان إلا أن هذا قليل وهامشي إذ ما يزال أكثر اللغويين العرب يجهلون الكثير مما يجرى من بحوث تقنية في ميدان اللغات. ويتخوف بعضهم من الجانب التقني لهذا البحث مع أن المطلوب من اللغوي هنا ليس هوما هو مطلوب من المهندس بل الذي هو مطالب به هو التعرف على هذا الميدان والاطلاع على ما يجرى فيه من بحوث وما يطرحه من مشاكل لغوية محضة غير تقنية فالمهندس وحده لا يستطيع أن يقوم مقام اللغوي إلا إذا كان عالما باللسانيات وباللغة العربية خاصة وهذا نادر جداً.إنما الذي نطالب به المهندسين واللغويين هو أن يكون لهذا وذاك اطلاع كافٍ على الاهتمامات العلمية كل واحد منهما.

إن المجامع العربية قد قامت بأعمال عظيمة منذ نشأتها.فكل هذا

الذي سنقوله فيما يلي لا يمكن أن يحط من قيمة هذه الأعمال فقد بذل كل مجمع وكل عالم فيه المجهودات التي تستحق منا التقدير والاحترام. ولولا هذه المجهودات لما توصلنا إلى هذه المعاجم المفيدة العظيمة وهذا العدد الكبير من المصطلحات العلمية وهذه الدراسات القيمة في اللغة العربية (منذ أكثر من قرن).

فالذي نريد أن نلفت أنظار إخواننا إليه هو الطابع التقليدي الذي تتصف به البحوث اللغوية في جميع البلدان العربية وجميع المؤسسات وعدم تطور هذه البحوث وقلة اهتمام الباحثين في اللغة العربية بما يطرأ من جديد في ميدان تكنولوجيا اللغة العالمي. وبذلك تتعذر الاستجابة لمتطلبات العصر.

وتنحصر النقائص، في نظرنا، في وضع المصطلحات وغيرها من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإثرائها في أمور ثلاثة :

ـ **اعتباطية العمل** عند الكثير من اللغويين أي عدم خضوعه لضوابط علمية وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

ـ **حِرَفِيّته** أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شئ بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

ـ **عدم شموليته** بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها-وخاصة المخطوط منها- وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.

وستناول فيما يلي كل واحد من هذه الأمور الثلاثة على التوالي:

1. العمل الاعتباطي : نقصد بذلك العمل الذي لا يعتمد على مجموعة من المبادئ النظرية العلمية وعلى منهجية دقيقة تنبني هي بدورها على تلك المبادئ ومبادئ عامة غيرها.فالعمل الاعتباطي يتصف قبل كل شيء بخضوعه للتحسس الذاتي المبعثر وتسيير الأمور **على الهاجس.** فعدم وجود مجموعة من المقاييس العلمية الدقيقة ـ وأهمّها مقاييس المشاهدة والتحليل ـ قد يؤدّى الباحث إلى هذا النوع من السلوك الناقص **والحكم على الشيء بدون الرجوع إلى الواقع.**

أما بالنسبة للبحث الخاص بالمصطلحات فإننا لا نعنى بالمقاييس العلمية تلك التي يعتمد عليها واضعو المصطلحات في توليد اللفظ الدال كقواعد الاشتقاق وتفريع الألفاظ من الأصول والنحت وطرق الاتساع في اللغة والمجاز وغير ذلك مما هو معروف عند اللغويين منذ أمد بعيد. فهذا وإن كان مهمّا وضروريا إلا أنه لا يفي أبدا بالغرض إذ إن اللغة **وضع واستعمال** وليست فقط وضعا. بل

لظواهر الاستعمال، أسرار وكيفيات خاصة.واللغوي الذي لا يهتم بذلك فمثله كمثل الصانع الذي يضع للناس أدوات دون أن يراعى اهتماماتهم وحاجياتهم الحقيقية ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه. فما دام اللغوي يضع لغيره المصطلحات وهو يجهل كل هذه الأسرار بل القوانين التي تجعل من هذا اللفظ يسير بين الناس ويشيع شيوعا واسعا ويقضى في الوقت نفسه على ذلك اللفظ الآخر لأسباب معينة ولأحوال يتصف بها لا تلائم هذه القوانين الخفية (وما هي خفية في الواقع إلا لعدم التفات اللغوي إليها).

وقد يتساءل المتسائل عن كيفية الكشف عنها وهذا أمر غريب في عصرنا الحاضر حيث يحاول الأخصائيون الكشف عن أسرار الظواهر الاجتماعية وهل من مُنْكِرٍ أن اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى؟ ويكفى أن نمثل لهذا البحث بمثال واحد: ألا يمكن أن ننظر في جميع ما وضعه اللغويون وغيرهم مند أكثر من نصف قرن من ألفاظ جديدة (ولابد من حصرها وإحصائها) ونجرى بعد ذلك التحريات الميدانية الواسعة لنحصى ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي ومالم يدخل ثم ننظر في تلك القوائم لنبحث عن أسباب نجاح اللفظ أو فشله من جميع الجوانب :

الاجتماعية المحضة والنفسانية والفيزيولوجية وغير ذلك ويتم ذلك بوضع مجموعة من الافتراضات ثم اختبارها بشتى أنواع الاختبارات: كالاستفتاء الذي يوجّه إلى المستعملين أنفسهم. والنظر الدقيق في نتائج هذه الاستفتاءات وكالاختبار المنتظم لمجموعات معينة من المصطلحات يجرب مدى نجوعها في ميدان العمل في مدة معينة ثم ينظر فيما تؤول إليه والسؤال عنها بكيفية أيضا منتظمة حسب ما تفرضه علينا المقاييس العلمية الخاصة بهذا النوع من البحوث. وقد يقول اللغوي التقليدي إن هذا ليس من اختصاصه! والإجابة عن هذا بسيطة: وهو أنه لايزال ينظر إلى البحث اللغوي على أنه مجرد بحث عن الألفاظ في القواميس والنظر في كيفية ملاءمتها للمسمى والاشتقاق منها. نعم قد تعوّد الناس في البلدان العربية أن ينظروا إلى اللغوي بهذه النظرة فإذا حُدِّثوا عن مثل هذا البحث الذي ذكرنا قالوا هذا راجع الى العلوم الاجتماعية الحديثة. وهكذا يجمدون البحث اللغوي بعزله عن كل ما يمكن أن يفيده[3] . ثم إنهم يتجاهلون أن التأثير على الواقع وتحويله لصالح الإنسان إنما يتم بالإطلاع على أسراره والخضوع

(3) ولم يكن اللغويون العرب قديما يرون هذا الرأي فإن الاستعمال عند الخليل وسيبويه وأصحابهما كان يكوّن عنصرا هاما في استقرائهم لقوانين العربية وعاملا أساسيا في تعليل الظواهر الشاذة عنها.

لقوانينه الطبيعية وهل اللغة -وضعا واستعمالا- إلا جزء لا يتجزأ من هذا الواقع. ثم إن هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة بل هو أيضا اعتباطي فهل اعتمد اللغويون قبل اليوم على منهجية علمية واضحة دقيقة في استخراجهم للألفاظ من القواميس ؟ أم هل كان عملهم هذا منظما منسّقا مخططا بحيث لا يترك مما هو موجود في طي القاموس أي شيء يستحق أن يذكر ويقترح كمصطلح يناسب المسمى الفلاني ؟ والمؤسف أن هذا البحث ينحصر في تصفح هذا اللغوي أو ذاك المرة بعد المرة لقاموس معين بكيفية جزئية متقطعة مبعثرة غير شاملة. ثم هل أقيمت ورتبت كل المفاهيم الأساسية التي لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية فإن حصل هذا لبعض المفاهيم فعلى أي أساس يتمّ اختيارها ولماذا كان دائما المنطلق اللغة الفرنسية وحدها أو اللغة الإنكليزية وحدها أو لم يعلم أن الألفاظ الدالة قد يختلف مدلولها من لغة إلى أخرى مع اتحاد المسمى أي قد يتفق اللفظان من لغتين مختلفتين في إطلاقهما على المسمى الواحد ويختلفان في نظرة أصحابهما إلى ذلك المسمى فكل واحدة من اللغتين المذكورتين قد تسمى الشيء الواحد ويكون تصوّر أصحابها له غير مطابق تماما لتصور الآخرين. ولهذا ينبغي أن ينطلق من اكثر من لغة واحدة لضبط

المفاهيم المشتركة بين الأمم ونتحفظ أشد التحفظ في نقل المفاهيم الخاصة بأمة واحدة وذلك لنتفادى التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية . فالمفاهيم العالمية المجمع على أهميتها في الميدان العلمي والتقني هي التي ينبغي أن تعرّب ولا سبيل إلى العثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة.

ثم إن اختيار اللغوي لهذا اللفظ الذي عثر عليه بالصدفة في نص من النصوص للدلالة على مسمى من المسميات الحديثة هو أيضا عمل اعتباطي محض لعدم اعتماده في استقائه للألفاظ على الاستقراء الواسع الشامل أي المسح الكامل لجميع معطيات اللغة بل لجميع ما ورد في النصوص التي وصلتنا. وقد يعثر اللغوي على لفظ غريب وتكون غرابته لا بالنسبة لنا فقط بل حتى بالنسبة للعرب القدامى أنفسهم ولا يلتفت إلى ذلك[4]. فيطلقه على مفهوم مأنوس غير غريب مما هو مبتذل في زماننا[5] ثم يتعجب من عدم إقبال الناس عليه. هذا بقطع النظر عن عدم معرفته لجميع إمكانيات اللغة الموجودة بالقوة في أقيستها فهو وإن كان يعرف أن لصيغ الكلام مدلولات متنوعة تختص بها كل صيغة

(4) بل لا يستطيع أن يميز بين الغريب وغيره لعدم معرفته لمدى تردد هذا الاستعمال القديم.

(5) وذلك مثل «الإرزيز» الذي اقترحه بعض المجمعيين للدلالة على الهاتف و «المطثة» للدلالة على مضرب الكرة.

فإنه لا يلتفت إلى هذه المدلولات إلا من خلال ما تركته لنا الكتب النحوية[6] . وهذا وإن كان ضروريا فإنه لا يكفي إذ يحتاج اللغوي إلى أن يعرف مدى شيوع الصيغة في القديم والحديث، وبأي معنى وفي أي سياق. فهذا النوع من الدراسة يكاد يكون مفقودا تماما في زماننا هذا. ثم قد يكون سبب الغرابة وعدم شيوع اللفظ في القديم -وبالأحرى في عصرنا- ما يتصف به من تنافر شديد لحروفه فلا يلتفت هنا أيضا إلى ذلك وإن قيل له في ذلك فإنه لا يبالي بل يعتذر بهذا القول: «هذا راجع إلى أذواق الأفراد واختلاف الطبائع والأمزجة و هي من الأمور التي لا يمكن أن يحصل فيها التوحيد». فهذا القول هو في الواقع مجرد سفسطة أو هو صادر عن جهل عميق بقوانين الاقتصاد اللغوي ونعني بذلك التوازن الذي ينتج من قوتين متدافعتين : ميل المتكلم بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته (العفوية) لكلامه واحتياج المخاطب إلى البيان أي أن يكون الخطاب الموجه إليه واضحا غير ملتبس. ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام[7] مساويا للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه. فلكي تعرف بالضبط كيف ينطبق هذا المبدأ على اللغة

(6) وأكثر اللغويين يلتفتون إلى كتب المتأرخين- والمطبوعة منها فقط -ويتركون كتب أولئك الذي شافهوا السليقيين من الناطقين بالضاد.

(7) أي بلوغ معانيه إلى ذهن السامع كما يقصده المتكلم.

العربية فلابد من الرجوع إلى ما قاله علماؤنا في شأن الأصوات والحروف وتنافرها ثم الاعتماد على التجارب العلمية في المخابر الصوتية الحديثة. فإن نحن جهلنا كل هذه الأشياء فكيف نحكم على هذا اللفظ بالخفة أو الثقل وقد رأينا أن اللغوي الذي يجهل هذه الأمور قد يجعل من الخفة والثقل أمرا خاصا بذوق الأفراد وليس الأمر كما يزعم أبدا.

وبناء على هذا فإن اختيار هذا اللفظ من بين الألفاظ التي يعثر عليها الباحث من هنا وهناك [8] أو تلك التي يصوغها صوغا بالاشتقاق من الأصول أو الكلم المعروفة، للدلالة على هذا المسمى المحدث أو ذاك لا يمكن أن يتم على أحسن الأحوال إلا إذا توفرت لدى الباحث جميع المعطيات التي ذكرناها وإلا كان عمله مجرد خبط عشواء. ولهذا أيضا بدأنا في بلادنا في إجراء البحوث الميدانية و المخبرية الشاملة للحصول على هذه المعطيات التي لا مناص منها. وسبق لنا أن ذكرنا في بحث سابق نشرناه في مجلة اللسانيات (العدد الرابع)[9] بعض المقاييس التي استخلصناها من بحوثنا وبحوث غيرنا لاختيار الألفاظ.

العمل الشبه الحِرَفِيّ : إن البحث في وضع المصطلحات العربية

(8) في غالب الأحيان وهذا البحث غير الاستقرائي الشامل هو أيضا اعتباطي كما سنراه فيما يلي.

(9) تحت عنوان: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي اللغة العربية.

لا يزال كما قلنا شبه حرفي ونعني بذلك أنه لم يخرج بعد من طور البحث **الفردي اليدوي** الذي لايزال يجري على مستوى الأفراد حتى ولو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم لأن عملهم ليس جماعيا في الحقيقة إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم به جماعة أو أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا بالنسبة للجسم الحي: كل مجموعة فيها تؤدي مهمة معينة لفائدة المجموع أو لفائدة مجموعة معينة أخرى وهذه بدورها تكفل عمل غيرها. فالعمل الجماعي في البحث العلمي هو أيضا من هذا النوع إذ تجتمع على العمل الواحد الواسع النطاق الخلايا من الباحثين المختلفي الاختصاصات وكل يعمل لفائدة الآخر و لا يمكن أن ينفرد ويستغني عن غيره[10].فهذه مجموعة تكلف بضبط المعطيات و جردها و ترتيبها وهي تعتمد على جماعة أخرى تتحراها في الميدان وتجمعها و تحصل عليها في كل ذلك بفضل المناهج المهيأة سلفا لهذا الغرض وتلك جماعة أخرى تجري على المعطيات التحوير اللازم بالآلات الإلكترونية(الحواسيب) وهي تعتمد بدورها على اختصاصيين في البرمجة. وكل ذلك موجود بالفعل في الكثير من معاهد العلم ومراكز البحث الكبيرة في أوروبا وأمريكا.

(10) وهذا غير العمل الذي يقتصر فيه على توزيع الأعمال على لجان مختصة بل هو تقسيم للعمل على نظام تتكافل فيه جميع أجزائه وليس مجرد تقسيم على مستوى واحد.

فالأعمال الفردية – حتى لوكانت في داخل لجان مختصة – لا يمكن أن تساوي كماً وكيفاً ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل الذي هو عليه من التفرد و عدم التكافل الشامل بين العاملين المنتميين إلى الهيئة الواحدة. وفيما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا هذا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والإلكترونيات ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلا على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ في الحاسوبيات. هذا وقد يضطر المهندس إلى أن يلم بالكثير من مفاهيم اللسانيات الحديثة إذا تناول ميدانا من البحث يخص اللغة ونظامها وبنيتها. وتوصل العلماء في هذا الميدان المشترك الى مستوى عال من المعرفة اللسانية التقنية مكنتهم من صنع البرامج الحاسوبية التي تمكن من تنطيق الحواسيب من جهة ومن علاج النصوص على الحاسوب من جهة أخرى وهذا قد بدأ يهتم به بعض الباحثين في الوطن العربي.

وقد تفطن الكثير من العلماء العرب الى أهمية الطريقة الجماعية وأول مشروع بدأوا به هو مشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي. ثم على مستوى الوطن العربي. وانتهى

إنجازه أي الرصيد المغربي في عام 1972 ورسمه وزراء البلدان الأربعة الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في 1975. وأدخل في الكتب المدرسية في هذه البلدان. والهدف منه كما ينص عليه واضعو الرصيد العربي (المشروع الثاني) : أن يضبط مجموعة من المفرادات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجرى في التخاطب اليومي من ناحية ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم.

عدم الشمولية : إن أكثر اللغويين ممن يهتم بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلما وجدنا من اهتم بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أن هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة وقد يعجزون عن التصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص. ومهما بلغ تبريرنا لموقف اللغويين فإن النقص قائم.ثم إن هناك دافعا آخر قد يحمل اللغوي على الاقتصار على القواميس:فقد يظن أن كل ما هو موجود في تلك

المعاجم يطابق تماماما هو موجود في الاستعمال إذ قد أخذت مادتها منه. فهذا وإن كان ظاهره صوابا ففيه الكثير من التوهم. فعدد كبير جداً من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينص عليها القاموس إما لكثرتها وإما لأن اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفن أو علم معين أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة. ثم إن أكبر عيب هو أن تذكر تحديدات القواميس لمدلولات الألفاظ ويكتفى بذلك ويتناسى أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها هذا اللفظ في الاستعمال المدون. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات وحال المشاهدة وسألوا الموردين عن أغراضهم إلا أن هذا كله لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فما كان يمكنهم أن يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل بالنسبة لكل كلمة (وقد يكتفي بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقا). ثم إن المدلول قد يكون تغير على ممر الزمان بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتساع في المعنى [11]. هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنها لا تنص أبدا على مدى شيوع الكلمة في

(11) بالتخصيص أو التعميم وغير ذلك.

الاستعمال لأن أصحابها أكثرهم من المتأخرين [12] إذا استثنينا الجوهري والأزهري.

وعلى هذا فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو مايعرف في زماننا باسم «الذخائر اللغوية الآلية» فيمكن أن يوجد فيها جميع ألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها). وعلى هذا يعتمد الباحث إذ لا يمكن أن يستغني عن السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر. ويمكن أن يستخرج من ذلك الكثير من المعلومات التي لا يجدها في القواميس. وهذا لا يمكن أن يتم له ذلك إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال والاستعانة بالآلات العظيمة المفعول وهي الحواسيب.

أما لغة التخاطب اليومي الفصيحة العفوية ومميزاتها (كما دوّنها ووصفها اللغويون العرب وأهل الآداب) فقد سبق أن قلنا في بحث سابق مايلي :

«لم تحظ أية لغة في الدينا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء... ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف

(12) من الذين جاؤوا بعد تقلص رقعة الفصاحة السليقية.

المستفيض للأداء القرآني من جهة وللغات العرب أي الكيفيات المتنوّعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهم بالنسبة لنا و للأجيال القادمة فإنه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل اللغويين المحدثين البلهم إلا القليل النزر من المحاولات».

«وهذا هو الجانب الذي ينبغي -في نظرنا- أن يعتني به أكثر من غيره. فلإن تفطن العلماء والكثير من المثقفين الى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريبة جدا من الفصحية (وتكوّن 80 في المائة من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن[13]) فإن هذا لن يفيد الأمة العربية شيئا مادام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لايخضع **لنواميس العفوية اللغوية التي تتصف بها كل اللغات** عند النطق بها يوميا في الحاجات العادية وفي حالة أنس. وكل من يلجأ الى استعمال الفصحي -كما تعلمها في المدرسة وكما يعبربها المذيع والخطيب- في بيته مع ذويه في غير ظروف التعليم والتلقين ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره وأي واحد في الشارع فيستعرض بذلك للاستهزاء والسخرية. ومنله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة : فهو يخاطبهم وكأنه يقرأ من كتاب.

(13) ويحتاج هذا الجانب إلى دراسة قائمة برأسها.

وقد رسخ في أذهان المعلمين أن اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير بها وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي.

وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب و النطق الصحيح ببنية الكلمة وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة وإدغام الكثير من الحروف وإخفاء الحركات واختلاسها وتسكين بعض المتحركات وحذف ما يستغنى عنه في حال الخطاب المرئية. وتجاهل الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيرتهم على الصحة اللغوية حتى أداهم ذلك إلى اللحن [14]. وذلك مثل الوقف فإن الطفل العربي لا يعرف أن النطق بالحركة والتنوين في الكلمة المسكوت عليها هو شئ غريب في العربية. وذلك لأن الوقف هو من **قبيل المشافهة** وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنه مسّ بالعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين!

يريد المعلم قبل كل شئ أن يصحح بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنه **خطأ لأنه موجود في العامية** فصار شيئا فشيئا مقتنعا بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى يحكم على الكثير

(14) وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنكليزية ب Hypercorrection = فرط التصحيح (وهو خطأ).

من المفردات والتراكيب الفصيحة وتأديتها نطقا أنها عامية محضة.

فما هي، ياترى، هذه الصفات التي تميز فصحى التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في **حاجاتهم اليومية** والتي **سمعها ودوّنها المتقدمون من علمائنا** وفصحى الترتيل التي صارت على مرّالأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد كامل. وسنكتفي ههنا لضيق المكان بعينة ذات دلالة إن شاء الله [15]وهي اختزال الحركات[16].

الحركات الإعرابية : إن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف. وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتنوين كما قلنا بل لا سبيل إلى إيجاد اتصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثم إن جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم **مباشرة** : قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتا من الشعر فاختلس الإعراب». ثم قال :

(15) صورة محسوسة هي التعداد فان المعلم نفسه لا يعرف أن مثل هذا النطق : كتاب-قمطر -قلم وكذلك واحد -اثنان- ثلاثة... بالحركة والتنوين غلط فاحش في العربية.

(16) هذه الأشياء التي سنذكرها هنا يعرفها جيدا علماء اللغة والقراءات إلا أن حظها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الشرذمة القليلة من الاختصاصين على الرغم من أنها تهمّ كل المثقفين إذ تمس مستقبل لغتهم.

«سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : كلام العرب الدرج». وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال : «العرب تجتاز بالإعراب اجتيازا». وحدثني عيسى بن عمرأن ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه وسمعت يونس يقول: «العرب تشامّ الإعراب ولا تحققه». وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: «إعراب العرب الخطف و الحذف»[17]. فهذا يخص الكلام العفوي في الحاجات اليومية. وأما ماسماه الجاحظ بالتشدّق والتفيهق فهو تكلف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترتيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي. وهذا ليس معناه أن التحقيق غير مرغوب فيه، بلى فان هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات كالإمام أحمد بن حنبل وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

(17) من كتاب «نثر الدر» للوزير أبى سعيد الآبى، القاهرة، 1995, جزء8, ص154-155.